قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية	رقم القرار	تاريخ صدور القرار
٢٨/٢	٢٧٩/ل/د١/٢٠٠٨ لعام ١٤٢٩هـ	١٤٢٩/٦/٢٧هـ ٢٠٠٨/٧/١م
نوع الدعوى	**التصنيف الموضوعي**	**سبب النهائية**
مدنية	خلاف بين مستثمر ووسيط بشأن تنفيذ صفقة أوراق مالية	فوات مواعيد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم بلائحة دعوى ذكر فيها: أن المدعى عليه (البنك ...) قام بشراء أسهم عن طريق الخطأ شركة (أ) عدد (٢٢٨) ريال بمبلغ قدره (١٣٥,٩٢٦) ريال وعمولة شهرية على المبلغ المكشوف (١,٨٥٦) ريال. علما أن المدعي لم يقم بطلب شراء عدد (٣٦٢) سهم شركة (أ) إنما قام بالاتصال على المدعى عليه بطلب شراء (٢٠٠) سهم شركة (ب) بقيمة (١٣٦.٢٠٤) ريال وباقي المبلغ وهو (٧٩,٠٦١) ريال لشراء أسهم في شركة (أ). وطلب سحب الأسهم المشتراة عن طريق الخطأ وإرجاع جميع السحوبات التي قام المدعى عليه بسحبها من رصيده كعمولة شهرية بمبلغ قدره (١٦,٧٠٤) ريال، وتعويضه عن الخسائر التي لحقت به لعدم استطاعته التداول بمبلغ (٨٥٠,٠٠٠) ريال.

ووردت إجابة المدعى عليه جاء فيها أن المدعي وقع اتفاقية قبول تعليمات بيع وشراء الأسهم المحلية كان رصيد المدعي دائن بمبلغ (٢١٥,٢٦٥.٩٧) ريال وبنفس التاريخ أجرى مكالمة هاتفية طلب خلالها شراء أسهم شركة (ب) لعدد (٢٠٠) سهم بسعر السوق بقيمة إجمالية (١٣٦,٢٠٤) ريال. وكذلك عدد (٣٦٢) سهم شركة (أ) بسعر (٥٩٣) ريال وبقيمة إجمالية (٢١٤,٩٨٨) ريال مما نتج عن تنفيذ الصفقة كشف الحساب بمبلغ (١٣٥,٩٢٦.٠٣) ريال. تم الاتصال على المدعي في نفس اليوم لتغطية الكشف إلا انه لم يفي بذلك. المدعي لم يستخدم حقه في الاعتراض على كشف الحساب الذي أعترف به وأقره خلال الفترة المحددة والتي لا تزيد عن شهر واحد فإن حقه يسقط استنادا إلى البند التاسع من الاتفاقية المذكورة. وقد أقر المدعي بالبند السابع من اتفاقية فتح حساب للتداول بالأوراق المالية بموافقته على حق المدعى عليه في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمقابلة أية خسائر تتطلب تغطية نقدية. وطلب رد الدعوى وإلزام المدعي بدفع مبلغ (١٣٥,٩٢٦.٠٣) ريال بالإضافة إلى مصاريف كشف الحساب أو تفويض المدعى عليه ببيع ما للمدعي من أوراق مالية بحوزة المدعى عليه.

وردت إجابة المدعي جاء فيها أن ما ذكره المدعى عليه بخصوص الاتصال فإن المدعي طلب شراء عدد (٢٠٠) سهم شركة (ب) بمبلغ (١٣٦,٩٢٦) ريال وفي نفس المكالمة طلب شراء أسهم في شركة (أ) بباقي المبلغ المتبقي من رصيده و لم يحدد الأسهم كما ادعى المدعى عليه. كما أن الرصيد لم يبق فيه سوى (٧٩,٠٦١) ريال فكيف يقوم المدعى عليه

بشراء أسهم مع عدم كفاية الرصيد حيث أن عدد (٣٦٢) سهم شركة (أ) يلزم لها (٢١٤,٩٨٨) ريال. وعن عدم الاعتراض فغير صحيح حيث أن المدعي أرسل خطاب إلى المدير الإقليمي للمدعى عليه.

فوردت إجابة المدعي عليه جاء فيها: وعد المدعي من أنه سيقوم بتغطية الكشف وذلك في نفس اليوم الذي تم الاتصال به ووعد ببيع الأسهم وكان ذلك أمام وسيط الأسهم ومدير العمليات ومدير الفرع إلا انه لم يف بوعده.

وعقدت اللجنة جلسة سألت وكيل المدعى عليه عما إذا كان الحساب مكشوف حتى الآن، أجاب بأن الحساب مكشوف بمبلغ (١٣٥) ألف وتسعمائة وستة وعشرين ريالا وثلاث هللات. وبسؤاله عما إذا كان أضيف على هذا المبلغ عمولات، أجاب بأنه بمذكرة متضمنة كشف الحساب قدره (٣١,١٣٢.٣٥) ريال والمبالغ التي دخلت حساب المدعي مفصلة حتى تاريخ ٢٠٠٧/٨/١١م وقدرها (١٧,٤٠٠.١٢) ريال.

وبذلك اختتمت أقوال الطرفين في القضية، وقفل باب المرافعة للدراسة والمداولة تمهيداً لإصدار قرارٍ فيها.

الأسباب

حيث إنَّ موضوع النزاع هو خلاف بين مستثمر ووسيط بشأن تنفيذ صفقة أوراق مالية مع عدم كفاية الرصيد، فإنَّ هذا النزاع من المنازعات الداخلة في اختصاص اللجنة المقرر بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/٣٠ والتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

ومن حيث الموضوع وبدراسة ما قدم للجنة من مستندات و ما صرح به أثناء الجلسات فإنه قد تبين للجنة أن المدعي طلب بموجب مكالمة هاتفية يوم ٢٠٠٦/٢/٢٨م عدد (٢٠٠) سهم شركة (ب) وسأله عن سعر السهم فأفاده الوسيط أن السعر لا يظهر لديه لوجود عطل فطلبه بسعر السوق وتم إدخال الطلب وكان برصيده مبلغ (٢١٥,٢٦٥.٩٧) ريال، ثم طلب أسهم شركة (أ) بباقي الرصيد المتبقي بسعر السوق فطلب منه الوسيط تحديد سعر ثابت لوجود العطل بالنظام ليتمكن من احتساب الصفقة فحدده بـ (٥٩٣) ريال فأخبره الوسيط أنها تكفي لشراء (٣٦٢) سهم شركة (أ) فوافق على ذلك المدعي وتم تأكيد الصفقة. وحيث انه قد بقى برصيد المدعي مبلغ (٧٩,٠٦١.٩٧) ريال إلا أن المدعى عليه قام بشراء عدد (٣٦٢) سهم بقيمة إجمالية قدرها (٢١٤,٩٨٨.١٢) ريال مما أدى لكشف حساب المدعي بمبلغ (١٣٥,٩٢٦.١٥) ريال.

وحيث إن المدعى عليه خالف القاعدة السادسة من قواعد السلوك المعنونة بـ (أساليب التعامل المحظورة) ونصها:".. ويجب ألا يوافق الوسيط على طلب شراء للعميل ما لم يكن لدى العميل سيولة كافية في حسابه لدفع قيمة الطلب، أو سيولة نقدية على شكل تغطية احتياطية يقدمها البنك.."، والفقرة (ج) من الفقرة التاسعة من الأنظمة العامة من قواعد التداول ونصها:" يكون الأعضاء مسئولين عن التحقق من دقة واكتمال أوامر البيع والشراء الصادرة عن المستثمر"، وأما ما دفع به المدعى عليه أن هناك ثمة خطأ وعطلاً بنظامه فإنه من توابعه ويتحمل التبعات الناشئة عنه.

وحيث يحق للجنة بموجب النظام إصدار قرار بالتعويض، وأنَّه لا يتأتى للجنة مباشرة اختصاصها النظامي بإصدار قرار يقضي بتعويض المتضرر ما لم تكن لها سلطة تقدير هذا التعويض الجابر للأضرار، وذلك حسب كل حالة وما يكتنفها

من ظروف وملابسات.

وحيث أن المدعى عليه قام بتنفيذ صفقة شراء أسهم شركة (أ) مع عدم كفاية الرصيد فلا يلزم المدعي إلا القدر الذي يكفي رصيده المتوفر في حسابه لشرائها وعددها (١٣٣) سهما ويلزمه استعادة ما زاد من الأسهم بعدد (٢٢٩) سهم وتغطية الكشف الذي حدث مقابل قيمتها. وحيث أن المدعي كشف حسابه لشراء المدعى عليه له أسهم مع عدم كفاية الرصيد ثم قام بتسويات حسابية من خصم مبالغ وإضافتها إلى حساب الكشف تمثلت في احتساب عمولات شهرية على مبلغ الكشف وإضافتها إليه ليتزايد كشف الحساب بشكل دوري مما أدى إلى التضييق على المدعى من الاستثمار بمقدار الكشف من شهر إلى آخر، وحيث إن هذا يعد إخلالا بالتزامات الوسيط النظامية والعقدية تجاه عملائه مما يستوجب معه التعويض وذلك بالنظر إلى أعلى نقطة بلغه مؤشر سوق الأسهم خلال تلك الفترة، منسوبا إلى أدنى نقطة أول يوم قيدت فيه الصفقة المنفذة مع عدم كفاية الرصيد في حساب المدعي، وضرب نسبة التغير في مبلغ الصفقة و ناتجه هو مبلغ التعويض، وذلك وفق الآتي:

كشف حساب المدعي في ٢٠٠٦/٢/٢٨م بمبلغ الصفقة المردودة وقدرها (١٣٥,٩٢٦.١٥) ريالا، وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١٩٩٧٥.٣١) في ٢٠٠٦/٤/٨م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر أول يوم كشف فيه الحساب بمبلغ الصفقة (١٨٠٩٣.٦٧) فتكون نسبة التغير (١٠.٤٠%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١٣٥,٩٢٦.١٥) ريالا يكون الناتج (١٤,١٣٥.٥٦) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٣/٣١م مبلغ قدره (١,٧٥٥.٧١) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١٧٠٩٤٤.٧٢) في ٢٠٠٦/٤/٨م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١٦١٩٨.٦٠) فتكون نسبة التغير (١٠.٧٨%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧٥٥.٧١) ريالا يكون الناتج (١٨٩.٢٦) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٤/٣٠م مبلغ قدره (١,٧١٧.٨٨) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١٣٥٤٢.٣٤) في ٢٠٠٦/٧/٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١٢٥٧٩.٧٥) فتكون نسبة التغير (٧.٦٥%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧١٧.٨٨) ريالا يكون الناتج (١٣١.٤٥) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٥/٣١م مبلغ وقدره (١,٧٧٣.٢١) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغه مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١٣٥٤٢.٣٤) في ٢٠٠٦/٧/٣م وكان أدنى نقطة بلغه المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١١٢٥٥.٦٠) فتكون نسبة التغير (٢٥.٩٧%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧٧٣.٢١) ريالا يكون الناتج (٤٦٠.٤٤) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٦/٣٠م مبلغ قدره (١,٧٣٤.٨٣) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١٣٥٤٢.٣٤) في ٢٠٠٦/٧/٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١٢٩٩٣.٧٩) فتكون نسبة التغير (٤.٢٢%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧٣٤.٨٣) ريالا يكون الناتج (٧٣.٢١) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٧/٣١م مبلغ قدره (١,٨٠٩.٨٧) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٧٦٢.٣٤) في ٢٠٠٦/٩/١٠م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١٠٦٥٥.٦٠) فتكون نسبة التغير (١٠.٣٩%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٨٠٩.٨٧) ريالا يكون الناتج (١٨٧.٩٨) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٨/٣١م مبلغ قدره (١,٨١٤.٤٢) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٧٦٢.٣٤) في ٢٠٠٨/١/١٥م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١١١١١.٩٠) فتكون نسبة التغير (٥.٨٥%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٨١٤.٤٢) ريالا يكون الناتج (١٠٦.٢١) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/٩/٣٠م مبلغ قدره (١,٧٧٤.١٤) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (١١١٩٨.٥٨) فتكون نسبة التغير (٦.٨٤%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧٧٤.١٤) ريالا يكون الناتج (١٢١.٣٧) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/١٠/٣١م مبلغ قدره (١,٨٥٦.٢٠) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٩٦٦٤.٤٤) فتكون نسبة التغير (٢٣.٨٠%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٨٥٦.٢٠) ريالا يكون الناتج (٤٤١.٧٩) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/١١/٣٠م مبلغ قدره (١,٧٧٣.٢١) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٨٠٩٢.٩٦) فتكون نسبة التغير (٤٧.٨٤%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧٧٣.٢١) ريالا يكون الناتج (٨٤٨.٣١) ريال.

قيد في ٢٠٠٦/١٢/٣١م مبلغ قدره (١٨٨٩.٩٧) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٧٨٤٧.٣٦) فتكون نسبة التغير (٥٢.٤٦%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١٨٨٩.٩٧) ريالا يكون الناتج (٩٩١.٥١) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/١/٣١م مبلغ قدره (١.٩١٤.٣١) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٦٩١٤.٦٥) فتكون نسبة التغير (٧٣.٠٣%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٩١٤.٣١) ريالا يكون الناتج (١,٣٩٨.٠٩) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٢/٢٨م مبلغ قدره (١,٧٥٠.٢٢) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة

بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٨٠٨٤.٥٨) فتكون نسبة التغير (٤٧.٩٩%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٧٥٠.٢٢) ريالا يكون الناتج (٨٣٩.٩٩) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٣/٣١م مبلغ قدره (١.٩٢٥.٤٨) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٧٦٤٤.٥٣) فتكون نسبة التغير (٥٦.٥٢%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٩٢٥.٤٨) ريالا يكون الناتج (١,٠٨٨.٢١) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٤/٣٠م مبلغ قدره (١.٨٧٦.٢٧) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٧٣٣٠.٤٦) فتكون نسبة التغير (٦٣.٢٢%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٨٧٦.٢٧) ريالا يكون الناتج (١,١٨٦.١٥) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٥/٣١م مبلغ قدره (١.٩٠٨.٥٠) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٧٣١٣.٦٣) فتكون نسبة التغير (٦٣.٥٩%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٩٠٨.٥٠) ريالا يكون الناتج (١,٢١٣.٦٩) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٦/٣٠م مبلغ قدره (١,٨٦٦.٧٩) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٦٩٢٢.٩٣) فتكون نسبة التغير (٧٢.٨٣%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٨٦٦.٧٩) ريالا يكون الناتج (١,٣٥٩.٥٢) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٧/٣١م مبلغ قدره (١.٩٤٩.٧٣) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٧٤٩١.٥٩) فتكون نسبة التغير (٥٩.٧١%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٩٤٩.٧٣) ريالا يكون الناتج (١,١٦٤.١٤) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٨/٣١م مبلغ وقدره (١.٩٣٦.٥٥) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغه مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكان أدنى نقطة بلغه المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٨٠٦٧.٨٩) فتكون نسبة التغير (٤٨.٣٠%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٩٣٦.٥٥) ريالا يكون الناتج (٩٣٥.٣٥) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/٩/٣٠م مبلغ قدره (١.٩١٤.٣١) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٧٧٧٤.٩٦) فتكون نسبة التغير (٥٣.٨٩%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١.٩١٤.٣١) ريالا يكون الناتج (١,٠٣١.٦٨) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/١٠/٣١م مبلغ قدره (١,٩٨١.٢٦) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٨٤٥٠.٤٨) فتكون نسبة التغير (٤١.٥٩%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٩٨١.٢٦) ريالا يكون الناتج (٨٢٣.٩٢) ريال.

قيد في ٢٠٠٧/١١/٣٠م مبلغ قدره (١,٨٩٧.٣٦) ريال كفائدة على مبلغ الكشف وحيث إنَّ أعلى نقطة بلغها مؤشر سوق الأسهم خلال الفترة وحتى تاريخ النطق بالقرار كان (١١٩٦٤.٦٦) في ٢٠٠٨/١/١٣م وكانت أدنى نقطة بلغها المؤشر يوم تقييد المبلغ على الرصيد المكشوف (٩٣٩١.٠٤) فتكون نسبة التغير (٢٧.٤١%)، وبضرب هذه النسبة في المبلغ وهو (١,٨٩٧.٣٦) ريالا يكون الناتج (٥١٩.٩٧) ريال.

منطوق الحكم

أولاً: إلزام المدعى عليه (بنك .....) بما يلي:

١. رفع أسهم شركة (أ) عدد (١,١٤٥) سهم بعد التجزئة من محفظة المدعي.

٢. تغطية الكشف بمحفظة المدعي.

٣. تعويض المدعي بمبلغ وقدره (٢٩,٢٤٧.٨٠) تسعة وعشرون ألفا ومائتين وسبع وأربعون ريالا وثمانون هللة.

ثانياً: رفض ما عدا ذلك من طلبات.